



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاعة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

اسم الكاتب: لانا نبيل زاهر

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4620>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/18 02:52 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاعة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

لانا نبيل زاهر*

(تاريخ الإيداع 20 / 10 / 2014 . قُبِّل للنشر في 23 / 12 / 2014)

□ ملخص □

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن امكانية وجود علاقة بين نسب السيولة، والكفاية الإدارية، والملاعة المالية، ونسبة الربحية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2013). وقامت الدراسة لتحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي والمالي، حيث تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات. كما تم حساب التغيرات السنوية لكل نسبة من النسب المدروسة، بالإضافة إلى متوسط معدل النمو خلال الفترة المدروسة، وذلك لكل مصرف من المصارف المدروسة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. بعد التأكد من أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي بتطبيق اختبار كولموجروف-سميرنوف (K-S)، وبالتالي تم دراسة العلاقة بين كل من النسب المدروسة (السيولة، والكفاية الإدارية، والملاعة المالية) وبين الربحية لمعرفة أثر كل من هذه النسب في الربحية، وذلك باستخدام الانحدار البسيط، ومن ثم تحديد النسبة الأكثر تأثيراً على الربحية باستخدام الانحدار المتعدد.

وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة ما بين نسبة السيولة والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة عكسية، وكانت العلاقة ما بين نسبة الكفاية الإدارية والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة طردية، بينما كانت العلاقة ما بين نسبة الملاعة المالية والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة طردية أيضاً. حيث كانت الملاعة المالية هي النسبة الأكثر تأثيراً في المصارف الخاصة. وهذا ما يؤكد على أن طبيعة عمل المصارف الخاصة قائمة على مبدأ العائد والمخاطرة. وأوصت الدراسة إلى توسيع إطار الأبحاث المستقبلية من حيث الحدود الزمانية والمكانية وحجم العينة، وعدم الاقتصار على المصارف الخاصة فحسب، بل أن تشمل هذه الدراسة على القطاعات الأخرى المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وأوصت المصارف الخاصة بالعمل على تنويع استثماراتها بالإضافة إلى التخفيف من السياسة المتحفظة التي تتبعها المصارف. كما أوصت الدراسة المحافظة على مستوى الكفاية الإدارية للمصارف الخاصة وتحسينها من خلال عقد الدورات التدريبية التي من شأنها تحسين إنتاجية الموظفين، وتقليل المصاريف من خلال إدارة أصول المصرف بشكل أفضل.

الكلمات المفتاحية: الربحية، السيولة، الكفاية الإدارية، الملاعة المالية.

* ماجستير - قسم الإدارة المالية والمصرفية - المعهد العالي لإدارة الأعمال - دمشق - سورية.

The impact of the liquidity and efficiency of administrative and financial solvency on the profitability of private banks listed in the Damascus Securities Exchange

Lana Nabil Zaher*

(Received 20 / 10 / 2014. Accepted 23 / 12 / 2014)

□ ABSTRACT □

This study aimed to search for the possibility of a relationship between liquidity ratios, administrative efficiency, and financial solvency, and the proportion of private profitability of banks listed on the Damascus Securities Exchange during the period (2009-2013).

The study to achieve these goals depending on statistical and financial analysis methods were used to analyze the data SPSS statistical program. As was calculated annual percentage changes for each of the studied descent, in addition to the average growth rate during the period studied, and that each bank of the studied and listed banks in the Damascus Securities Exchange. After making sure that the data are subject to normal distribution application Kolmogorov- Smirnov test (K-S), and thus have been studying the relationship between each of the studied ratios (liquidity, administrative efficiency, and financial solvency) and profitability to see the impact of each of these ratios on profitability, using simple regression, and then the most influential on profitability, the percentage using multiple regression.

The study concluded that between the ratio of liquidity and profitability of the privat banks is an inverse relationship, and the relationship between the ratio of administrative efficiency and profitability of the privat banks is a positive correlation, while the relationship between the ratio of financial solvency and profitability of the privat banks is a positive correlation also. Where the solvency ratio is the most influential in the the privat banks. This confirms that the nature of the work of the privat banks based on the principle of return and risk.

The study recommended that future research to expand the terms of the framework only temporal and spatial boundaries and the size of the sample, and not only the private banks, but that this study include other sectors listed in the Damascus Securities Exchange. Moreover, recommended that private banks to work to diversify its investments in addition to the mitigation of the conservative policy followed by the private banks. The study recommended maintaining the level of administrative efficiency for private banks and improved through training courses that will improve employee productivity, and reduce expenses through the assets of the bank.

Keywords: profitability, liquidity, administrative efficiency, solvency.

*Mster, Department of Banking and Financial Management, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria.

مقدمة:

تحتل المصارف الخاصة موقعاً هاماً وأساسياً في الاقتصاد السوري وذلك انطلاقاً من دورها الأساسي في تمويل الإنتاج والتجارة والاستثمار، خاصة بعد أن فتح الاقتصاد السوري أمام الاستثمارات الأجنبية، فهي أصبحت جزءاً أساسياً في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإرساء الاقتصاد الوطني والقومي على أسس ثابتة ومتينة. حيث استطاعت المصارف الخاصة تنمية القطاع المصرفي من خلال تنمية قدراته المالية وموارده البشرية وإمكاناته التكنولوجية وخبراته العملية، الأمر الذي أدى إلى خلق جو المنافسة في السوق السورية بين المصارف الخاصة فيما بينها وأيضاً بين المصارف الخاصة والمصارف العامة وهذا أصبح حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها.

كما عملت المصارف الخاصة على سد الثغرات التي تعانيها السوق المصرفية السورية ، ولاسيما في مجال الإقراض المصرفى حيث سعت إلى توفير جميع أنواع القروض وذلك بإعطاء قروض لتمويل الصناعيين والتجار، وقروض لشراء البناء والإسكان، وكذلك القروض الفردية كتمويل شراء السيارات وقروض الزواج، وبهذا تكون المصارف نوّعت محفظتها وبالتالي خفت مخاطرها وزادت ربحيتها وهذا ما فقدته المصارف العامة عبر سنوات عملها في السوق السورية.

لذا يعد تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية الذي تسعى إليه المصارف، إذ إن تحقيق مثل هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على استمرارها، وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وتعزيز ملاعتها، وسبولتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها. لذلك كان لابد من تسليط الضوء على أهم العوامل المالية المؤثرة في ربحية المصارف بما يسهم في مساعدة إدارة تلك المصارف على تهيئة المناخ الملائم لتعزيز هذه العوامل، وبما يضمن للمصارف استمراريتها ونجاحها في تحقيق أهدافها وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في خلق قطاع مصري متتطور يساهم في دعم قدرة الحكومة على تعبئة المدخلات المحلية، بالإضافة إلى جذب الأموال من الخارج كما تساهم في رفع كفاية استخدام رؤوس الأموال وتوزيعها في الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث:

تعد الربحية هدفاً أساسياً لجميع المؤسسات المالية وأمراً ضرورياً لبقاءها واستمرارها، فهي أحد أهم المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال. إن الربحية تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين وتشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف، بالإضافة إلى أنها تستخدم كمقاييس لأداء إدارة المصرف حيث تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح، فهي تعطي فكرة عامة عن مدى كفاية هذا المصرف في إدارة مشاريعه إضافة إلى أنها تعد مقياساً لمدى فاعلية السياسات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية المتتبعة من قبل إدارة هذا المصرف. إلا أن معظم هذه المصارف تواجه مشكلة الموازنة مابين عوامل السيولة والكافية الإدارية والملاعة المالية التي تعد أكثر العوامل المؤثرة في ربحية المصرف، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤالين التاليين:

- ما تأثير كل من (السيولة، الملاعة المالية، الكافية الإدارية) في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

- ما هو العامل الأكثر قدرة من العوامل الثلاثة السابقة على تفسير التغير الحاصل في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية البحث في دراسة تأثير (السيولة، الملاعة المالية، الكافية الإدارية) المؤثرة في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؛ والوصول إلى مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تساعد هذه المصارف في تعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على الأرباح وزيادتها. كما تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تتمتع بالجانب التطبيقي القابل للقياس والمقارنة وبذلك تتحقق الأهمية التطبيقية من خلال استفادة هذه المصارف من نتائج البحث وتوصياته.

كما يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين كل من السيولة، والملاعة المالية، والكافية الإدارية، وربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

متغيرات البحث :

1- المتغيرات المستقلة: السيولة، الملاعة المالية، الكافية الإدارية.

أ- نسبة السيولة (Liquidity ratio): تم حساب هذه النسبة اعتماداً على القرار رقم(588/م/ن/ب4) لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف، وذلك وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{نقد وأرصدة لدى مصرف سوريا المركزي} + \text{أرصدة لدى المصارف} + \text{إيداعات لدى المصارف}}{\text{مقدمة على [ودائع المصارف} + \text{ودائع الزبائن} + \text{اعتماد استيراد} 15\% \text{ كفالات حسن التنفيذ} + \text{كفالات الدفع} + \text{كفالات أولية} - \text{تأمينات نقدية مقابل تسهيلات غير مباشرة]}}$$

ب- نسبة الملاعة المالية (كافية رأس المال) (Solvency ratio (capital adequacy)): تم قياس نسبة الملاعة المالية بقسمة الأموال الخاصة الصافية على الموجودات المتقللة، حسابات خارج الميزانية المتقللة، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، حيث يجب على المصرف الالتزام بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كافية رأس المال، وبالبالغة 8% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م/ن/ب4) الصادر عام 2007 حسب اتفاقية بازل الخاصة بكافية رأس المال.

نسبة كافية رأس المال = $\frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{الموجودات المتقللة}} \times 100$ [الموجودات المتقللة (المخاطر الائتمانية ومخاطر الموجودات الأخرى) + حسابات خارج الميزانية المتقللة + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية].

ج- نسبة الكافية الإدارية (Administrative efficiency ratio): ويتم قياسها من خلال نسبة هامش الربح، حيث تقوم هذه النسبة بقياس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على نفقاته بشكل الأمثل.

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

2- المتغير التابع: الربحية (Profitability) : وهي عبارة معدل العائد على الأصول، وتقاس بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات وقد تم استخدام هذه النسبة لدورها في بيان مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من أصوله.

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

فرضيات البحث:

- 1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة وربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملاعة المالية وربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاية الإدارية وربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية وكل من (السيولة، والملاعة المالية، والكفاية الإدارية) في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

طائق البحث ومواده:

تم الاعتماد على أسلوب التحليل الكمي لتحديد اتجاه العلاقة وقوتها بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام الانحدار البسيط والمتعدد (Regression)، وذلك لتحديد المتغيرات المستقلة ذات الأثر الأكبر في المتغير التابع، ومعامل الارتباط ليبرسون للتعرف على اتجاه العلاقة ومتانتها بين المتغيرات المستقلة والتابعة، ومعامل التحديد لقياس فعالية المعادلة المقترنة لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- مجتمع البحث وعيته:

يتمثل مجتمع البحث في كافة المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق حيث إن عدد المصارف المدرجة في السوق أربعة عشر مصرفًا بينها ثالث مصارف إسلامية، فاقتصرت عينة البحث على المصارف التجارية الخاصة التي توفرت ببياناتها المالية منذ عام 2009 وحتى 2013، وتم استبعاد المصارف التي لم تتوفر ببياناتها المالية خلال الفترة المحددة بالإضافة إلى استبعاد المصارف الإسلامية، وبناء على هذا تمأخذ ثمانية مصارف وهي (البنك العربي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيبلوس، بنك بيبيو السعودي الفرنسي، بنك سوريا والخليج، بنك سوريا والمهجر، بنك عودة سورية، فرنسيبنك سورية)

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (Berger, 1995) العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة 1983-1989، وقد استخدم الباحث تحليلاً الانحدار ما بين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية لدراسة هذه العلاقة، وأعاد الباحث إجراء التحليل خلال الفترة 1992-1995، وذلك بسبب إجراء بعض التغييرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالبنوك التجارية. ومن أهم النتائج أن هناك علاقة قوية موجبة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة 1986-1989، بينما توجد علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة 1990-1992، ومن خلال هذه النتائج توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الربحية ورأس المال عندما كان رأس المال أقل من الحد الأمثل، في حين هناك علاقة سلبية بين الربحية ورأس المال عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل [1].

وهدفت دراسة (أبو مقدم، 2001) إلى تحليل واقع الربحية في البنوك التجارية الأردنية، حيث تؤكد الدراسة أن هناك عوامل عدّة تؤثّر في ربحية البنوك التجارية الأردنية، وأهمها ما ينبع عن العائد على حقوق المساهمين، لذلك تقترح الدراسة أن يتم إصلاح جذري في القوانين والتعليمات الصادرة عن السلطة النقدية والمالية في الأردن، ليكون هناك دور للبنوك الأردنية في تشجيع الحركة الاقتصادية، الأمر الذي يمكن إيجاباً على الخزينة والمستثمر والأطراف الأخرى ذات العلاقة [2].

وهدفت دراسة (الراشدان، 2002) إلى تحديد المتغيرات المختلفة المؤثرة في ربحية المصادر الأردنية خلال فترة (1985-1999)، وقد شملت عينة الدراسة كل من (البنك العربي، وبنك الأردن، وبنك الأردني الكويتي)، وكانت المتغيرات التي تتناولها الدراسة (السياسة النقدية والتسهيلات الائتمانية من خلال نسبة الرافعة المالية، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر رأس المال، ونسبة السيولة). وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصادر كانت ضعيفة جداً وذلك بسبب ارتفاع هامش أسعار الفائدة، وكذلك كان أثر مخاطر رأس المال في ربحية ضعيف جداً وذلك بسبب ارتفاع كفاية رأس المال لدى المصرفين، أما نسبة السيولة فلم يكن لها أثر في ربحية [3].

وهدفت دراسة (أرشيد، 2003) إلى التعرف على نسب الربحية وكيفية احتسابها، وتحديد أثر كل من نسب السيولة، نسب الضمان، ونسب التوظيف في الربحية، حيث أعد الباحث نموذجاً رياضياً واعتبر كل من نسب السيولة والضمان والتوظيف متغيرات مستقلة بينما نسبة الربحية متغيرةً تابعاً يتأثر بالمتغيرات المستقلة. وأهم ما توصلت إليه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من نسب السيولة ونسب الربحية، ونسب الضمان والتوظيف ونسب الربحية [4].

وهدفت دراسة (Kosimidou, Tanna and Pasiours, 2004) إلى إيجاد محددات ربحية البنوك البريطانية خلال الفترة 1995-2002. حيث استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار الطبيعي، وكان المتغير التابع معدل العائد على الأصول، والمتغيرات المستقلة (نسبة التكاليف إلى الدخل، والسيولة بنسبة النقدية إلى الأصول المتداولة، ونسبة الملكية، وحجم البنك مقاساً بمجموع الأصول). وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نسبة التكاليف إلى الدخل سلبية مع العائد على الأصول، وبأن نسبة النقدية إلى الأصول المتداولة هي علاقة طردية مع العائد على الأصول ولكن نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع أصول البنك ذات علاقة عكسية مع أرباح البنك. وبناءً على هذا اقترح الباحث إجراء المزيد من الأبحاث لتحديد نوع العلاقة ما بين السيولة والربحية وسبب تلك العلاقة، ووجد الباحث أن هناك علاقة طردية بين الربحية ونسبة الملكية لأنها زادت نسبة الملكية كلما قلت الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية، أما العلاقة ما بين حجم المصرف والعائد على الأصول كانت علاقة عكسية، وذلك بسبب سعي البنوك الكبيرة إلى تحفيض هامش الفوائد وبالتالي انخفاض الأرباح [5].

وهدفت (Goddard, Molyneux and wilson, 2004) إلى إيجاد محددات ربحية البنوك الأوروبية، حيث اختار الباحث عينة مكونة من 665 بنكاً في الاتحاد الأوروبي للفترة ما بين 1992-1998. حيث افترض الباحث العائد على حقوق الملكية هو المتغير التابع، والممثل للربحية وكل من حجم البنك مقاساً بمجموع أصوله وحجم المحفظة الاستثمارية للبنك (Of Balance Sheet) ونسبة الملكية متغيرات مستقلة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن حجم البنك لا يؤثّر في ربحية البنك كتأثير الكفاية، أما العلاقة بين حجم المحفظة الاستثمارية للبنك والربحية فكانت طردية، وكانت العلاقة موجبة بين نسبة الملكية والربحية [6].

وهدفت دراسة (أبو زعير، 2006) إلى تحديد الأثر الذي تحدثه العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين وقياسه، والتي تمثلت في عينة مكونة من سبعة مصارف تجارية للفترة من 1997 حتى 2004، وقد تم تجميع بيانات المصارف التجارية (عينة الدراسة)، وتحليلها إحصائياً، حيث تمت دراسة المتغير التابع (الربحية) مقاساً بمعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية. والمتغيرات المستقلة الممثلة في (نسبة السيولة النقدية، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين، نسبة المديونية، صافي الفوائد، إجمالي الموجودات، حقوق الملكية، عمر المصرف، عدد الموظفين، عدد الفروع)، ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاستناد إلى نموذج الانحدار الخطي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات فكلما انخفضت المخصصات الخاصة كلما أدى ذلك إلى زيادة الربحية والعكس صحيح، ووجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة والربحية. وأن هناك علاقة طردية بين عمر المصرف والربحية، وأن هناك علاقة طردية بين كل من نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية ونسبة المديونية إلى إجمالي الأصول والربحية [7].

وهدفت دراسة (Antonio Trujillo-Ponce, 2009) إلى إجراء تحليل تجريبي للعوامل التي تحدد ربحية البنوك الإسبانية خلال الفترة (1999-2009)، حيث تم تطبيق مодيل GMM على عينة كبيرة من البنوك الإسبانية، وأشارت النتائج إلى أن ارتفاع ربحية البنوك يرتبط بمجموعة من العوامل: نسبة عالية من القروض في مجموع الأصول، ونسبة كبيرة من ودائع العملاء، وكفاية إدارية جيدة، وانخفاض المخاطر الائتمانية. بضاف إلى ذلك، إن زيادة نسبة رأس المال يؤدي إلى زيادة العائد للبنك، وهذه الواقع تطبق فقط عند استخدام العائد على الموجودات (ROA) كمقياس الربحية [8].

الدراسة النظرية:

أولاً: نسبة الربحية:

يسعى المصرف كبقية المؤسسات المالية الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الكلية والنفقات الكلية للمصرف، وتحقق إيرادات المصرف نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف مقابل خدماته المختلفة، إضافةً إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول المصرف، أما نفقاته فتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها المصرف على الودائع إضافةً إلى الخسائر الرأسمالية التي تتحقق به والقروض التي قد يعجز المصرف عن استردادها، لهذا وحتى يمكن المصرف من تحقيق الربحية لا بد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن. ومن خلال ذلك يتبين لنا أن أهمية الربحية تتلخص بأنها مصدر قوة للمصرف لأنه يستطيع من خلالها مقابلة المخاطر التي يتعرض لها حتى يستطيع البقاء في السوق المصرفية، وهناك مخاطر كثيرة ومتعددة يتعرض لها المصرف منها: مخاطر الائتمان، مخاطر الاستثمار ، مخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر السرقة أو الاختلاس، ومخاطر سعر الفائدة وغيرها. [9].

ومصارف بطبيعتها تعيش في حالة منافسة شديدة فيما بينها في كافة المجالات وهي تتفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه، ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي المصارف التجارية إلى جني الأرباح المعقولة، لذلك يتعارض مفهوم الربحية مع مفهوم السيولة في توجيه سياسة المصرف الواحد في توزيع موارده، أي كلما ازدادت سيولة المصرف كلما تضاءلت مقدراته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح في الاستثمارات طويلة الأجل؛ ونجاح المصرف يتوقف في التوفيق بين هذين المفهومين. ويتمثل الهدف الأساسي للمصرف التجاري بتعظيم ثروة المالك (المساهمين)،

وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عدة من بينها: قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، وعادة ما تفاس تلك القدرة (الربحية) بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية (Profitability ratios)، ومن أهم مكونات هذه المجموعة من النسب معدل العائد على الأصول [10].

يستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات وال موجودات التي ساهمت في تحقيقه. ويعرف العائد على الموجودات بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي وبشكل أبسط هو عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى موجودات المؤسسة. ويعتبر العائد على الموجودات مقاييسًا أفضل من الربح للحكم على كفاية المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات المتحققة، بينما القوة الإيرادية تقيس مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة، الأمر الذي سهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى، وكذلك المؤسسات الأخرى، كما تساعد في تعرف الاتجاه الذي يتبعه أداء المؤسسة، وتعد القوة الإيرادية مقاييسًا لكفاية الأداء التشغيلي للمؤسسة. لذا يطلق عليه أيضًا معدل العائد على الاستثمار أو القوة الإيرادية، ويتم احتساب معدل العائد على الموجودات من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الموجودات، كما يأتي:

معدل العائد على الأصول (Return on Assets) = صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الموجودات
 وتعتبر هذه النسبة مؤشرًا على مدى ربحية المصرف بالنسبة لمجموع أصوله، وتقيس كفاية الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح. ويشار إليها بالعائد على الاستثمار ، وتعتمد بشكل كبير على حجم الأصول المستخدمة في الاستثمار ، وبالتالي تستخدم للمقارنة بين المصادر والشركات في القطاعات المماثلة، لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول. حيث إن الخصوم تتشكل من مجموع المطلوبات (الودائع) ورأس المال ، وأن هذه الأموال تستخدم في تمويل استثمارات ونشاطات المصرف (الأصول) ، لذلك فإن نسبة العائد على الأصول تعطي فكرة عن مدى فعالية المصرف في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح [11].

ثانياً: نسبة السيولة:

يُقصد بالسيولة المصرفية بأنها: قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من ثلبة طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع [12]. وُتعرف أيضًا بأنها قدرة المصرف على تسديد جميع التزاماته التجارية نقداً، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة. أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية دون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير [13]. وتعرف السيولة بناء على القرار رقم 588/لعام 2009 بأنها مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات ، دون الاضطرار إلى تسهيل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية.

ونلاحظ من هذه التعريف أن المصارف التجارية تهتم أكثر من غيرها بالسيولة وذلك لسبعين رئيسين: الأول أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جدًا، والثاني أن قسمًا كبيرًا من مطلوباتها يتتألف من التزامات قصيرة الأجل. لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائمًا لمواجهة مثل هذه المتطلبات لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات، من أهمها [14]:

- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.

- المؤشر الإيجابي للسوق المالية، المحللين، المودعين، الإدارة والمستثمرين.
- تأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتزهادات.
- تجنب البيع الجري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
- تجنب دفع تكلفة أعلى للأموال.

تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي، وما يتربّط على ذلك من سلبيات.

تم قياس نسبة السيولة بقسمة مجموع صافي الأموال الجاهزة على مجموع مطالبات المصارف الودائع والالتزامات الأخرى مجموعاً إليها التزامات خارج الميزانية، حيث تم احتسابها اعتماداً على القرار رقم/588/ لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف كما يلي:

نسبة السيولة = [نقد وأرصدة لدى مصرف سوريا المركزي + أرصدة لدى المصارف + إيداعات لدى المصارف] مقسمة على [ودائع المصارف + ودائع الزبائن + اعتماد استيراد 15% كفالات حسن التنفيذ + كفالات الدفع + كفالات أولية - تأمينات نقدية مقابل تسهيلات غير مباشرة].

ثالثاً: نسبة الملاعة المالية(كفاية رأس المال [19,18,17,16,15]):

يلعب رأس مال المصارف دوراً هاماً في المحافظة على سلامة وضع البنوك ومتانته وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام حيث إنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك من أن تطال أموال المودعين، وكما هو معلوم إن المصارف بشكل عام تعمل في بيئة تتميز بدرجة عالية من عدم التأكيد والذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عدّة تشمل بشكل رئيس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية. حيث يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف وأي عمليات أخرى، ويمكن تعريف درجة الملاعة في المصرف بأنها: احتمال إعسار المصرف، حيث كلما انخفض احتمال الإعسار ارتفعت درجة الملاعة. ويقصد بالالملاعة أنها: زيادة موجودات المصرف عن مطلوباته، وعدم الملاعة تعني العكس أي زيادة المطلوبات عن الموجودات، مما يعني تناكل رأس المال وظهوره سلبياً بفعل الخسائر مما يؤدي إلى التصفية.

كما يعتبر رأس المال عنصر أمان هام في العمل المصرفـي، فهو مصدر تمويل المصرف، وامتصاص خسائره، وقاعدة للنمو المستقبلي، كما أنه مصدر إيراد لحملة الأسهم وبالتالي سبب رئيس في مطالبتهم بالتأكد من أن البنك مدار بصورة آمنة سليمة، وعلى ذلك فوجود حد أدنى من معيار كفاية رأس المال مطلب حيوي ضروري لخفض المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المودعون والدائنين وتوفير الاستقرار في الصناعة المصرفية. ويجب على المرافقين في هذا الشأن تشجيع البنوك على التشغيل عند مستويات أعلى من الحد الأدنى المفروض والعمل على تعديل هذا الحد عند شعورهم بأي مخاطر جديدة، أو عدم التأكيد من مدى جودة الموجودات القائمة.

ويستنتج الباحث مما سبق أن لرأس المال أهمية متميزة لأنه يؤدي دوراً مهمـا وأساسياً في تحقيق الأمان للمودعين، حيث يدعم ثقـتهم بالمصرف، وبازدياد هذه الثقة تزداد إمكانـية المصرف في جذب قدر أكبر من الودائع وامتصاص آية خسائر غير متوقـعة بالاعتماد على رأس مالـه وبالشكل الذي يمكنـه من متابـعة عمليـاته ونشاطـاته بدون أن تتأثر ثـقة المودـعين سلـباً، وبالرغم من أن الملاـعة المـالية في المـصارف التجـارية تعدـ أهمـيتها النـسبـية منـخفضـة قـياسـاً بالـموارد المـالية الأخـرى المتـاحة لديـها لـلاستـخدـام، وبالتالي فإنـ رأسـ المالـ ماـ هوـ إلاـ عـبـارةـ عنـ ضـمانـ لـتأمينـ اـمـتصـاصـ

أي خسائر، ولا تستطيع البنوك التجارية أن تواجه خسائر تزيد على قيمة رأس المال والاحتياطيات لديها، لأن ذلك يتم على حساب أموال الغير وهم أصحاب الودائع لديها.

ويتم قياس نسبة الملاعة المالية بقسمة الأموال الخاصة الصافية على الموجودات المتقدلة، حسابات خارج الميزانية المتقدلة، مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية، حيث يجب على المصرف الالتزام بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253) م/ن/ب(4) الصادر لعام 2007 (حسب لجنة بازل الدولية) كمالي:

نسبة كفاية رأس المال = [الأموال الخاصة الصافية] مقسمة على [الموجودات المتقدلة (المخاطر الائتمانية ومخاطر الموجودات الأخرى) + حسابات خارج الميزانية المتقدلة + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية].

رابعاً: نسبة الكافية الإدارية[20,21,22]:

لا يختلف مفهوم الكافية في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، والمتمثل أساساً في الاستغلال الأمثل للموارد أو تحقيق أقصى مخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة. وتعرف الكافية المصرفية بأنها: قدرة المؤسسة المصرفية على توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لشكلها واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى.

وعرفت الكافية المصرفية أيضاً على أنها: نتاج للكافية التقنية والكافية الاقتصادية. حيث يمكن لمصرف معين أن يتحقق بالكافية التقنية في حين يشكو من سوء كفائه اقتصادياً في ظل عدم الإلمام بالسوق وسوء فهم المخاطر أو عدم اعتماد تسعيرة مناسبة. وفي المقابل، يمكن لبنك كفي اقتصادياً أن يتغطر تقنياً لاعتماده على تقنية عفا عليها الزمن، مما يشكل هرراً لجزء من الموارد. من هنا يمكن الاستفادة من أوضاع سوق ملائمة خاصةً غياب الحد الأدنى من المنافسة. باختصار يتوجب على المصادر العمل لمواجهة تحرير الخدمات المالية وزيادة المسافة على زيادة كفائيتها عموماً إذا ما أرادت فعل ما تختاره (الكافية الفنية أو التقنية). أي أن الكافية بشكل عام تهتم بنوعية التنظيم والوضعية في السوق بمعنى تقيس أداء المصرف من ناحية إنتاجيته بالإضافة إلى أدائه المالي.

كما لا يتوقف مفهوم الكافية المصرفية عند تقديم أفضل الخدمات للزبائن وعملاء المصرف واستعمال الأموال المتاحة لديها أفضل استعمال حيث إن معظم موارد المصرف هي عبارة عن ودائع تستحق ويمكن سحبها عند الطلب لذلك فعلى إدارة المصرف الاستعداد لمواجهة سحب ودائع الودائع ل توفير السيولة اللازمة لأن المصرف لا يمكنه الامتناع أو تأجيل رد الودائع لأصحابها لأن هذا يعرض المصرف للإفلاس بكلمة أخرى إن السيولة وتوفيرها في الوقت والحجم المطلوب يعزز ثقة المتعاملين والمودعين بالمصرف الذي يتعاملون معه، وعلى العكس قد يؤدي ضعف السيولة إلى سحب الثقة من المصرف مما يدفع المودعين إلى سحب ودائعهم فجأة.

مما يسبق يمكن ملاحظة التعارض الواضح بين هذه الأهداف لذلك يعد عنصر الكافية في المصادر التجارية مرحلة من مراحل التخطيط والرقابة فكونها مرحلة الرقابة لأنها تكشف ما إذا كانت الوسائل والمقاييس والمعدلات والمعايير الموضعية تتسمج مع الأهداف العامة للمصرف أم كونها مرحلة من مراحل التخطيط لأنها أداة إرشاد لاتخاذ القرارات التخطيطية من خلال التغذية العكسية في ضوء النتائج التي توصل إليها المصرف في نهاية مدة زمنية معينة (المدة سنة) ومقارنتها بنتائج متحققة في سنة سابقة أو سنة الأساس.

وقد تم قياس نسبة الكافية الإدارية من خلال نسبة هامش الربح= صافي الدخل بعد الضريبة/ إجمالي الإيرادات

حيث تقوم هذه النسبة بقياس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على نفقاته بشكل الأمثل، بينما إجمالي الإيرادات يتم حسابها من خلال: الفوائد الدائنة (الفوائد المحصلة من القروض) + العمولات والرسوم الدائنة + أرباح تشغيلية ناتجة عن تقويم العملات الأجنبية + أرباح تقويم مركز القطع البنيوي + إيرادات تشغيلية أخرى + أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع.

النتائج والمناقشة:

قامت الباحثة بحساب المتوسط العام لنسب السيولة، الملاعة المالية، والكافية الإدارية، والربحية للمصارف والتي تم تحديدها بثمانية مصارف خلال الفترة (2009-2013)، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (1) المتوسط العام لنسب الربحية والملاعة والسيولة والكافية في المصارف المدروسة

معدل التغير	الكافية	معدل التغير	السيولة	معدل التغير	الملاعة	معدل التغير	الربحية	العام
-	8.73%	-	66.09%	-	10.79%	-	0.320%	2009
37.23	11.98%	-12.66	57.72%	38.28	14.92%	27.81	0.409%	2010
38.15	16.55%	-9.20	52.41%	16.55	17.39%	11.98	0.458%	2011
36.25	22.55%	-7.38	48.54%	21.62	21.15%	8.08	0.495%	2012
35.25	30.50%	-7.85	44.73%	20.71	25.53%	11.31	0.551%	2013

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على التقارير المالية للمصارف الخاصة المدروسة خلال الفترة (2009-2013)

- 1- إن معدل التغير السنوي لنسبة الربحية في المصارف الخاصة المدروسة كان متزايداً بشكل عام حيث ازدادت نسبة الربحية في العام 2013 مما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (18.05%).
- 2- إن معدل التغير السنوي لنسبة الملاعة المالية في المصارف الخاصة المدروسة كان متزايداً بشكل عام حيث ازدادت نسبة الملاعة المالية في العام 2013 مما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (34.15%).
- 3- إن معدل التغير السنوي لنسبة السيولة في المصارف الخاصة المدروسة كان منخفضاً بشكل عام حيث انخفضت نسبة السيولة في العام 2013 مما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (-8.08%).
- 4- إن معدل التغير السنوي لنسبة الكافية في المصارف الخاصة المدروسة كان متزايداً بشكل عام حيث ازدادت نسبة الكافية الإدارية في العام 2013 مما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (62.34%).

اختبار الفرضيات:

- 1- **اختبار الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة وربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول (2) معامل الارتباط والتهديد للعلاقة بين السيولة والربحية في المصارف المدروسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	-.997a	.995	.993	.07170

السيولة : The independent variable is :

الجدول (3) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين السيولة والربحية في المصادر المدرستة

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.066	1	3.066	596.441	.000a
	Residual	.015	3	.005		
	Total	3.081	4			

السيولة The independent variable is

الجدول (4) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين السيولة والربحية في المصارف المدرسة

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
		B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	10.124	.234			43.287	.000
	السيولة	-.105-	.004		-.997-	- 24.422-	.000

يبين الجدول رقم (2) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.997-)، وهي تدل على أن العلاقة بين السيولة والربحية في المصادر المدرجة في سوق دمشق هي علاقة عكسية ومتينة جداً، وتبيّن قيمة معامل التحديد على أن 99.5% من التغييرات الحاصلة في الربحية تتعلق بالسيولة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج. كما يبيّن الجدول رقم (3) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة $F = 596.441$ أكبر من القيمة الددولية $10.13/$ عند درجة حرية (1، 3) ومستوى دلالة $/0.05$ ، كما أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول رقم (4) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل لأن قيمة Sig . أقل من 0.05، كما أن قيمة $B_0 = 10.124$ ، $B_1 = -0.105$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

وبالنتيجة إن العلاقة بين الربحية والسيولة في المصادر المدروسة علاقة عكسية ومتينة جداً ودالة احصائياً.

2- اختبار الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملاعة المالية وربحية المصادر المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول (5) معامل الارتباط والتهديد للعلاقة بين الملاعة والربحية في المصادر المدروسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.985a	.971	.961	.17323

الملاعة المالية: The independent variable is

الجدول (6) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين الملاءة والربحية في المصادر المدروسة

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.991	1	2.991	99.684	.000a
	Residual	.090	3	.030		
	Total	3.081	4			

الملاعة المالية The independent variable is

الجدول (7) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الملاعة والربحية في المصادر المدرستة

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
		B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	1.726	.285			6.052	.009
	الملاعة المالية	.153	.015	.985		9.984	.002

يبين الجدول رقم (5) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.985)، وهي تدل على أن العلاقة بين الملاعة والربحية في المصادر المدرجة في سوق دمشق هي علاقة طردية ومتينة جداً، وتبيّن قيمة معامل التحديد على أن 97.1% من التغيرات الحاصلة في الربحية تتعلق بالملاعة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج. كما يبيّن الجدول رقم (6) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية /10.13/ عند درجة حرية (1، 3) ومستوى دلالة /0.05/، كما أن احتمال الدلاله وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي. ويبيّن الجدول رقم (7) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل لأن قيمة Sig. أقل من 0.05، كما أن قيمة $B_1 = 0.153$ ، $B_0 = 1.726$ وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

وبالنتيجة إن العلاقة بين الربحية والملاعة في المصادر المدروسة هي علاقة طردية ومتينة جداً ودالة احصائياً.

3- اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاية الإدارية وربحية المصادر المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول (8) معامل الارتباط والتحديد للعلاقة بين الكافية والربحية في المصادر المدرستة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.955a	.912	.882	.30145
الكافية الإدارية: The independent variable is				

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.955)، وهي تدل على أن العلاقة بين الكافية والربحية في المصادر المدرستة في سوق دمشق هي علاقة طردية ومتينة جداً، وتبيّن قيمة معامل التحديد على أن 91.2% من التغيرات الحاصلة في الربحية تتعلق بالكافية، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج.

الجدول (9) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين الكافية والربحية في المصادر المدرستة

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.809	1	2.809	30.909	1
	Residual	.273	3	.091		
	Total	3.081	4			
الكافية الإدارية: The independent variable is						

الجدول (10) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الكافية والربحية في المصادر المدرستة

Coefficientsa

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.722	.341		
	الكافية الإدارية	.097	.017	.955	
الربحية: The dependent variable is ln:					

كما يبيّن الجدول رقم (9) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية /10.13/ عند درجتي حرية (1، 3) ومستوى دلالة /0.05/، كما أن احتمال الدلالة وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي. ويبين الجدول رقم (10) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل لأن قيمة Sig. أصغر من 0.05، كما أن قيمة $B_0 = 2.722$ ، $B_1 = 0.097$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 2.722 + 0.097x \dots \dots \dots (3)$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين الربحية والكافية في المصادر المدرستة هي علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً.

5- اختبار الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية وكل من (السيولة، والملاعة المالية، والكافية الإدارية) في المصادر المدرستة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يمكننا وبالاعتماد على الانحدار المتعدد إيجاد نموذج للتبيؤ بالربحية في المصادر المدرستة في سوق دمشق اعتماداً على نسب السيولة والملاعة المالية والكافية الإدارية وفق ما يلي:

الجدول (11) مصفوفة معاملات الارتباط بين جميع المتغيرات (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)

Correlations

		الربحية	الملاعة	السيولة	الكافية
Pearson Correlation	الربحية	1.000	.985	-.997-	.955
Sig. (1-tailed)	الربحية	.	.001	.000	.006
N	الربحية	5	5	5	5
	الملاعة	5	5	5	5
	السيولة	5	5	5	5
	الكافية	5	5	5	5

يبين الجدول رقم (11) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين الربحية كمتغير تابع، وكل من (السيولة، والملاعة المالية، والكافية الإدارية) كمتغيرات مستقلة في المصادر المدرجة في سوق دمشق، حيث نلاحظ أن العلاقة بين الربحية والسيولة كانت الأعلى، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.997)، وهي عكسية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، تليها العلاقة بين الربحية والملاعة المالية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.985)، وهي طردية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، تليها العلاقة بين الربحية والكافية الإدارية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.955)، وهي طردية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول (12) ملخص تحليل الانحدار للعلاقة بين الربحية وكل من السيولة والملاعة والكافية

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.999a	.998	.992	.07690	.998	173.344	3	1	.056

a. Predictors: (Constant), X3, X2, X1

b. Dependent Variable: Y

الجدول (13) ملخص تحليل تباين الانحدار للعلاقة بين الربحية وكل من السيولة والملاعة والكفاية

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	3.075	3	1.025	173.344	.056a
Residual	.006	1	.006		
Total	3.081	4			

السيولة، الملاعة، الكفاية، (Constant)

الربحية: b. Dependent Variable

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة معامل الارتباط بين الربحية وكل من (السيولة، والملاعة المالية، والكفاية الإدارية) بلغت (0.999)، وهي تدل على أن العلاقة طردية ومتينة جداً فيما بينهما، كما نلاحظ من نفس الجدول أن مجموع ما تفسره الربحية من تباين متغيرات (السيولة، والملاعة المالية، والكفاية الإدارية) بلغ (%99.8)، وهي غير دالة إحصائياً لأن قيمة $F = 173.344$ المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية $F = 215.7$ عند درجة حرية (3، 1)، كما أن قيمة احتمال الدالة $P = 0.056 > 0.05$ ، كما يظهر الجدول رقم (13).

الجدول (14) نتائج تحليل تباين الانحدار للعلاقة بين الربحية وكل من السيولة والملاعة والكفاية

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.
	B	Std. Error			
1 (Constant)	6.643	3.386		1.962	.300
الملاعة	.102	.130	.657	.784	.577
السيولة	-.065-	.037	-.617-	-1.743-	.332
الكفاية	-.028-	.054	-.277-	-.517-	.696

a. Dependent Variable: Y

يبين الجدول رقم (14) وبعد مقارنة قيم Beta أن الملاعة المالية كانت الأكثر أثراً في المتغير التابع (الربحية)، حيث بلغت قيمة Beta المقابلة له (0.657)، وهي غير دالة إحصائياً حيث إن $P = 0.577 > 0.05$ ، وقد ثلثها السيولة، حيث بلغت قيمة Beta = 0.617، وهي غير دالة إحصائياً حيث أن $P = 0.332 > 0.05$ ، ثم الكفاية الإدارية، حيث بلغت قيمة Beta = 0.277 وهي غير دالة إحصائياً حيث إن $P = 0.696 > 0.05$. وبناءً على ذلك يمكن كتابة معادلة التنبؤ بنسب الربحية بناءً على نسب الملاعة المالية، والسيولة، والكفاية الإدارية مع ملاحظة أن نموذج الانحدار المتعدد غير معنوي كما يلي:

$$\hat{y} = 6.643 + 0.102x_1 - 0.065x_2 - 0.028x_3 \dots \dots \dots (4)$$

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- 1- كانت ربحية المصارف الخاصة خلال فترة الدراسة في حالة متزايدة حيث كان متوسط معدل النمو 18,05%， ويعود ذلك إلى أن جزءاً كبيراً من أرباح المصارف كانت بسبب إعادة تقويم القطع البنيوي والقليل منها كان ربحاً تشغيلياً حيث يمكننا القول إن إدارات المصارف كانت تحاول تجاوز هذه الأزمة بأقل الخسائر.
- 2- بينما كانت السيولة لدى المصارف الخاصة خلال فترة الدراسة في حالة انخفاض حيث كان متوسط معدل النمو 8,08%， إذ إن هذا الانخفاض يعود إلى بعض السحبوبات ونقص في الإيداع الذي واجهتها المصارف الخاصة خلال هذه الأزمة ولكن لم تصل إلى مرحلة الخطر حيث لاحظنا أن جميع النسب لم تتحفظ عن نسبة 30% الذي حدده القرار رقم 588/لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف.
- 3- تمنت المصارف الخاصة بملاءة مالية جيدة تضمن لها مواجهة خطر فشل استرداد القروض مضافاً إليها خطر السحبوبات حيث كان متوسط معدل النمو 34,15%， ويدل هذا على أن المصارف الخاصة حققت نسبة معينة من الأرباح التي كان سببها إعادة تقويم القطع البنيوي، بالإضافة إلى أنها لم تشهد أي حالة انخفاض عن نسبة 8% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م ن/ب4) الصادر بتاريخ 24 كانون الثاني 2007 (حسب لجنة بازل الدولية).
- 4- أكدت المصارف الخاصة مدى كفايتها في الإدارة حيث كان متوسط معدل النمو 62,34%， فقد استطاعت المصارف الخاصة رغم الظروف الصعبة التي يمر بها القطر إلى تحقيق الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة وهذا ما أكدته النتيجة الأولى والثانية ، بالإضافة إلى قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على نفقاته ومصروفاته بشكل جيد.
- 5- هناك علاقة عكسية ومتينة جداً ودالة إحصائياً بين الربحية والسيولة في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 6- هناك علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً بين الربحية والملاعة المالية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 7- هناك علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً بين الربحية والكافية الإدارية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 8- هناك علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً بين الربحية وكل من (السيولة، والملاعة المالية، والكافية الإدارية) في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 9- إن الملاعة المالية كان لها الأثر الأكبر في المتغير التابع (الربحية) في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهذا يؤكد أن طبيعة العمل في المصارف قائمة على مبدأ العائد والمخاطرة. ثم ثالثها السيولة ثم الكافية الإدارية.

التوصيات:

- 1- على المصارف الخاصة استقطاب المزيد من الودائع، واستغلالها في عملياتها الاستثمارية لما في ذلك من أثر إيجابي في زيادة ربحيتها.

- 2- على المصارف الخاصة أن يكون لديها جهة محددة تعمل على متابعة تنفيذ سياسة أهداف السيولة، وعلى الإدارة العامة للمصرف التأكد من أن مسألة السيولة يتم إدارتها بفعالية.
- 3- ضرورة قيام المصارف الخاصة المدرجة بالعمل على تنويع استثماراتها، وذلك بهدف التقليل من المخاطر.
- 4- المحافظة على مستوى الكافية الإدارية للمصارف الخاصة وتحسينها من خلال عقد الدورات التدريبية التي من شأنها تحسين إنتاجية الموظفين، وتقليل المصروف من خلال إدارة أصول المصرف بشكل أفضل.
- 5- توسيع إطار الأبحاث المستقبلية من حيث الحدود الزمانية والمكانية وحجم العينة، وعدم الاقتصار على المصارف فحسب، بل أن تشمل هذه الدراسة على القطاعات الأخرى المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

المراجع:

- 1- Berger, *The Relationship Between Capital and Earnings in Banking*, 1995, 1-17.
- 2- أبو مقدم، عيسى، ربحية البنوك بين الواقع والتوقعات، مجلة البنوك في الأردن، المجلد العشرون، العدد الأول، 22.-1، 2001
- 3- الرشdan، أيمن أحمد، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية، عمان، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، أطروحة ماجستير غير منشورة، 2002، 7.
- 4- أرشيد، عبد المعطي، العلاقة بين نسب الربحية وكل من نسب السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز المصرفي الأردني، مجلة النهضة، العدد الخامس عشر، 27.-1
- 5- Kosimidou. K, And Tanna. S, And Pasiouras. F, *Determinates of Profitability of Domestic UK Commercial Banks: Panel Evidence from the Period 1995-2002*, Applied Economic, 2004.
- 6- Goddard. J, and Molyneux. P, and Wilson .J, *The profitability of European Banks: Across-Selectional and Dynamics Panel analysis*, The Manchester School , Vol.72. No3, 2004.
- 7- أبو زعبيتر، باسل، العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، 5.
- 8- Antonio Trujillo-Ponce, "What Determines The Profitability of Banks? Evidence From Spain", Pablo de Olavide University, 1999-2009, 1-35.
- 9- اللوزي، سليمان أحمد وأخرون، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 122. 1997
- 10- مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، 2003، 76.
- 11- الشيخ، مصطفى فهمي، التحليل المالي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2008، 71.
- 12- الحسيني، فلاح حسن؛ الدوري، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، 103.
- 13- الهواري، سيد، إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2000، 61.
- 14- عقل، مفلح، وجهات نظر مصرية، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، 2006، 88.

- 15- خالص، صالح، تقويم كفاية الأداء في القطاع المصرفي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد الأول، 2004، 37.
- 16- المخلافي، تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية دراسة حالة المصادر اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، 2004، 77.
- 17- الجنابي، هيل عمسي، إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسار للنشر والتوزيع، المفرق، الأردن، 2005، 62.
- 18- Alan Greenspan, *The Role of Capital in Optimal Banking Supervision and Regulations*, FRBNY Economic Review (10/1998).
- 19- Basel Committee on Banking Supervision, *The New Capital Accord*, Consultative Document, 31/5/2001 (BIS).
- 20- حسن، ماهر الشيخ، قياس ملاعة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد للكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005، 65.
- 21- قريشي، محمد جموعي، تقويم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، العدد 3، 2004، ص ص 89-95.
- 22- حماد، طارق عبد العال، تقويم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطر، الاسكندرية، الطبعة الأولى، مصر ، الدار الجامعية، 2011.
- 23- العلي، ابراهيم محمد، مبادئ علم الإحصاء مع تطبيقات حاسوبية، منشورات جامعة تشرين، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2003، 341.